

أثر القرار بقانون رقم (17) لسنة 2024 على التحول الرقمي في القطاع الخاص الفلسطيني

المحامية المتدربة شمس مافي
أندرسن في فلسطين

أثر القرار بقانون رقم (17) لسنة 2024 على التحول الرقمي في القطاع الخاص الفلسطيني

المحامية المتدربة شمس صافي

في العصر الرقمي، وفي ظل إنتشار استعمال التكنولوجيا في مجالات مختلفة وقطاعات متعددة، تغدو الحاجة إلى وجود تشريعات بشأن المعاملات الإلكترونية وتوثيقها أمراً ضرورياً، بما يعزز الثقة في البيئة الرقمية. وعلى الرغم من وجود القرار بقانون رقم (15) لسنة 2017 الذي نظم المعاملات الإلكترونية وبشكل خاص التوقيع الإلكتروني؛ إلا وأنه ومنذ 2017 وحتى اليوم لم يتم إعمال التوقيع الإلكتروني.

في إطار العمل المستمر لإنجاز التحول الرقمي في فلسطين، أصدر الرئيس قرار بقانون يحمل الرقم (17) لسنة 2024 بشأن المعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة، بما يؤكد الاهتمام في تطوير البيئة الرقمية وتعزيز استخدام التكنولوجيا الحديثة في مختلف القطاعات، ويهدف القانون إلى تنظيم وتطوير البيئة القانونية للمعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة، وتعزيز الثقة الرقمية، وتمكين القطاع الخاص من الاستفادة من التحول الرقمي. كما ويسعى إلى موازنة المعايير المحلية مع المتطلبات الدولية، وتسهيل التكامل مع الأسواق العالمية؛ بما يشمل وينظم كافة المعاملات الإلكترونية في فلسطين، بإستثناء بعض المجالات.

في هذا المقال، نسلط الضوء على التأثيرات الإيجابية والتحديات المترتبة على تطبيق القانون على القطاع الخاص.

ينظم القانون خدمات الثقة وهي: "خدمات إلكترونية تضيفي صفة الموثوقية والضمان على المعاملات والمستندات الإلكترونية بحيث تؤكد هوية المرسل، والمرسل إليه، وقت الإرسال، وسلامة محتوى الرسالة أو الوثيقة بشكل قاطع، وعدم إنكارها من قبل أي من الأطراف"، وتشمل هذه الخدمات: التوقيع الإلكتروني، الختم الإلكتروني، الطابع الزمني، وخدمات التسليم الإلكتروني وشهادات المصادقة الإلكترونية.

لهذه الخدمات دور كبير في تعزيز الثقة الرقمية إضافة إلى السماح للشركات بالتعامل والتعاقد إلكترونياً، دون الحاجة إلى وثائق مكتوبة، بما يساهم بلا أدنى شك في تخفيض تكاليفها وتبسيط وتسهيل إجراءات عملها، كتوقيع العقود عن بعد. كما أن نفاذ القانون سيجعل من كافة المعاملات التي يتم توثيقها بواسطة هذه الخدمات قانونية وموثوقة وقابلة للنفاذ في جميع أنحاء العالم.

إضافةً لما سبق، لم يقف دور القانون بما هو متاح، بل طوّر شكلاً جديداً من الفرص الاستثمارية لإنشاء شركات متخصصة في تقديم خدمات الثقة، مثل خدمات المصادقة على التوقيع الإلكتروني، وهو ما يسهم في تعزيز الإقتصاد المحلي. وكان لاعتراف المشرّع وفقاً للقرار بقانون السابق، بالسندات الإلكترونية دوراً هاماً في توسيع آفاق عمل الشركات المحلية والوطنية وتوسيع شبكة عملها بصورة أكثر مرونة، وذلك من خلال إبرام العقود الدولية بطريقة آمنة وسهلة.

على الرغم من الآثار الإيجابية التي يحققها هذا القانون، إلا أن تطبيقه يتطلب مواجهة مجموعة من التحديات، ولعل أبرزها في السياق الفلسطيني، يتمثل بضرورة العمل على تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تعد الركيزة الأساسية لنجاح هذه المعاملات والخدمات، كما أن عملية الامتثال للمعايير التي يتوجب على شركات خدمات الثقة الالتزام بها وتحقيقها للحصول على رخصة لا سيما المعايير العالمية، تُشكل تحدياً كبيراً أمام الشركات؛ لما يترتب عليها من تكاليف مرتفعة، إضافة إلى التكاليف المرتبطة بتوفير تقنيات متطورة تلي متطلبات القانون. وأخيراً، سيشكل ضعف الوعي لدى العديد من العاملين في القطاع الخاص، عقبة أمام الاستخدام الأفضل لهذه الخدمات.

في الختام، لا خلاف على أن القرار بقانون رقم (17) لسنة 2024 يشكل نقطة تحوّل مهمة في تعزيز التحوّل الرقمي في فلسطين، لا سيما القطاع الخاص؛ إلا وأنه وعلى الرغم من الآثار الإيجابية التي تترتب عليه، سيواجه مجموعة من التحديات الواقعية. وفي سبيل إنجاح هذا القرار بقانون سيكون هناك حاجة لتوفير دعم مالي وتقني للشركات العاملة في هذا المجال؛ لمساعدتها في تغطية تكاليف الإمتثال، كما سيكون هناك حاجة لتطوير برامج توعية وتدريب تستهدف الشركات والمؤسسات، بهدف شرح وتوضيح آليات استخدام خدمات الثقة، وكذلك أهمية التوقيع الإلكتروني في تعزيز الوعي التقني. إضافة لذلك، من المهم تعجيل إنشاء ما تم تسميته ضمن القرار بقانون بالهيئة الإشرافية لمقدمي خدمات الثقة لضمان وتعزيز الثقة في المعاملات الإلكترونية.



ANDERSEN®

